المنهج التوليدى والتحويلى وتطبيقاته فى مجالات النحو والصرف

د. فايز عيسى المحاسنة *

د. عبد القادر مرعى الخليل **

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المنهج التوليدى التحويلي، مبيناً مقوماته والأسس التى يعتمد عليها وعناصر التحويل التى قد تحول الجملة من جملة توليدية إلى جملة تحويلية لأغراض دلالية.

كما يكتشف البحث عن المجالات النحوية والصرفية التى يمكن أن يطبق هذا المنهج فى دراستها، مثل: الحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة وعناصر التنغيم، والحركة الإعرابية، والإعلال والإبدال والإدغام والعدول النحوى والصرفى.

* قسم اللغة العربية – جامعة مؤتة– الأردن.

** قسم اللغة العربية– جامعة مؤتة – الأردن.

Transformational Theory and its Application In Syntax and Morphology

Dr. Fayz Issa Mahasneh

Dr. Abdel Kadir .M. Al Khalil

Abstract

This paper aims at studying transformational theory and the principles which transform sentences applying transformational roles. Moreover, It shows the syntactic and morphological aspects in which this theory can be applied. Such as, ellipsis, movement, adjoined elements, intonation, case marking, replacement, contraction and sub- syntactic and morphological usages.

المقدمة

تعدّ النظرية التوليدية التحويلية ثورة على البنيوية فى دراسة اللغة. وقد بنى تشومسكى نظريته على عدة مبادئ منها: ما يسمّى بالإبداع؛ إذ لاحظ تشومسكى أنّ الإمكانات الموجودة فى اللغات الإنسانية تجعل الناطقين بها قادرين على الإبداع، ويظهر هذا الإبداع فى ابتكار جمل وتراكيب لم يكونوا قد سمعوها من قبل، وهم فى الوقت نفسه على قدر كبير من الوعى اللغوى، قد يجعلهم قادرين على فهم التراكيب الجديدة التى لم يسمعوها من قبل[1]. ولمّا كان الإبداع هو القاسم المشترك بين اللغات الإنسانية كان من الضرورى أن تكون النظرية اللغوية مبنية على مراعاة ما هو مشترك فى الذهنية اللغوية لدى أبناء الثقافات اللغوية المختلفة.

تقوم هذه النظرية أيضًا على مبدأين كبيرين لهما وجود فى اللغات الإنسانية كافة؛ هما: التوليد Generative، والتحويل Transformation، وبهما سميت النظرية. أمّا التوليد فهو اشتقاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هى الأصل، وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية Generative Sentence، وأهم تعريف للجملة أنها الجملة التى تؤدى معنى مفيدًا، وتخلو من عناصر التحويل، فمثلا جملة: جاء زيدٌ، جملة توليدية، وأمّا جملة: زَيدٌ جاء، فليست جملة توليدية؛ لأنها اشتملت على التقديم والتأخير، وهما من عناصر التحويل[2].

وأمّا الجملة التحويلية فهى تجرى باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل، من جملة تسمّى الجملة النواة (Kernel Sentence)، ومن أمثلة ذلك النواة: فهم زيدٌ الدرس، فهذه الجملة مبنية للمعلوم، وعند تحويلها إلى جملة مثل: فُهم الدرسُ، يكون التحويل قد حدث على النحو الآتى:

الفعل + مورفويم البناء للمعلوم + اسم + اسم (فهم زيدٌ الدرسَ) = جملة توليدية (الجملة النواة).

الفعل + مورفيم المبنى للمجهول + اسم = فُهم الدرسُ، جملة تحويلية.

وملخص التحويل عند تشومسكى أنّ أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل[3]. وميز تشومسكى بين القواعد التوليدية Generative Grammar والقواعد التحويلية Transformational Grammar. فالقواعد التوليدية نظام من القواعد التى تنسب أوصافا بنيوية إلى الجملة بطريقة واضحة ومحدّدة الشكل، أو هى مجموعة من القواعد الشكلية التى تولد جُمل لغة ما، وبإدخال العنصر التحويلى على القواعد التوليدية تصبح الجملة تحويلية، ومن ثم فالقواعد التحويلية تفترض مقدمًا وجود قواعد توليدية، فالقوانين التحويلية قوانين تكميلية تعمل بعد القواعد التوليدية[4].

ويرى تشومسكى أن للغة وجهين؛ أحدهما: عقلى خالص، سماه الكفاية اللغوية (Competence)، والآخر: عملى، يتمثل فى استعمال اللغة، سمّاه الأداء (Performance).

أما الكفاية اللغوية تكون فى امتلاك المتكلم القدرة على إنتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود من الفونيمات الصوتية، وامتلاك السامع القدرة على الحكم بصحة الجمل التى يسمعها من وجهة نظر نحوية وتركيبية، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المنتجة وتجمعها فى مورفيمات تنتظم فى جمل، وكل ذلك يتم فى عمليات ذهنية داخلية.

وأمّا الأداء فيتمثل فى استعمال اللغة، وإنتاج جمل تبدو فى فونيمات ومورفيمات تنتظم فى تراكيب جملية خاضعة للقوانين اللغوية المسئولة عن تنظيم الفونيمات والمورفيمات فى تراكيبها[5].

فالفكرة الذهنية الداخلية هى الأساس عند تشومسكى، وهى العنصر الرئيس فى ذهن المتكلم، ترتبط بالعناصر والمكونات الرئيسة التى من بينها المعنى الدلالى والمعجمى، وتترابط هذه بوساطة عنصر من عناصر المكون التحويلى لتخرج جملة منطوقة بأصوات ورموز لغوية فى وضعها الأخير، فعناصر التحويل تدخل على الجملة للربط بين أجزائها ولتحيل الجملة النواة إلى جملة تحويلية، وتتمثل هذه العناصر فى الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتبعية[6].

وقد ظهر هذان المصطلحان (الكفاية والأداء)، عند تشومسكى عام 1965م فى كتابه: أوجه النظرية النحوية الذى ضمنه ما يسمى بالنظرية النموذجية (المعيارية). وميّز تشومسكى فيما بعد بين نوعين من الكفاية هما:

1- الكفاية النحوية Grammatical Competence.

2- الكفاية التداولية Pragmatic Competence.

ويتعلق النوع الأول بنظرية بنية اللغة، ويتعلق النوع الآخر بنظرية استعمال اللغة[7].

وذهب تشومسكى إلى أن لكل جملة مستويين فى البحث؛ هما: البنية السطحية Surface Structure والبنية العميقة (التحتية) Deep Structure، فالبنية السطحية تضبط بالقوانين والقواعد التى تتحكم فى نظم الكلمات الظاهرة فى الجملة، أما البنية التحتية فهى بناء الجملة بكيفية معينة فى انتظام معين بتقديم وتأخير وحذف وإضمار، فى ضوء قواعد وقوانين التحول التى تهدف إلى المعنى المراد، والتركيز

على جانب من جوانبه، ممثلاً فى مبنى صرفى من مبانى الجملة[8].

وقد مرّت نظرية تشومسكى بعدة مراحل؛ هى:

1) مرحلة البنى التركيبية عام 1957م:

يعد كتاب تشومسكى (البنى التركيبية) الذى أصدره عام 1957م، الدستور الأول للنظرية، والذى استطاع تشومسكى من خلاله تحديد الإطار النظرى لمسار البحث اللسانى، ولم يشر فى المنهج الذى وصفه إلى المستوى الدلالى، بل صاغ هذا المنهج صياغة نحوية تركيبية محضة، بحيث تألف من ثلاثة مكونات:

أ- **المكــوّن التوليدى المركبى:** الذى يمكن من خلاله للقواعد التوليدية التركيبية أن تعــيد كــتابة الرموز اللغوية المفردة، وذلك من أجل إنتاج سلاسل لغوية ممــثلة من خلال بنية عميقة مشجرة. وهذا المستوى التوليدى المركبى يعمل من خلال نوعين من القواعد التوليدية:

1- القواعد التفريعية التى تفرّع المستويات اللغوية العليا إلى مستويات لغوية دنيا.

2- القواعد المعجمية التى تعطى القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات.

ب- **المكون التحويلى:** ويتألف من نوعين من القواعد التحويلية:

1- القواعد الجوازية.

2- القواعد الوجودية.

إنّ هذا المكون التحويلى يعمل على السلسلة اللغوية النهائية لمخزون لغوى (دخل)، فإذا كانت القواعد الوجوبية تعمل على هذه السلسلة فقط؛ فإن الحاصل اللغوى (خرج) سينتج تركيبًا أساسيا (نواة). أما إذا كانت القواعد المجازية والوجوبية تعمل معًا على هذه السلسلة اللغوية النهائية؛ فإن الحاصل اللغوى سيكون تركيبا مشتقا؛ أى فى صيغة استفهام أو نفى أو تعجب[9].

ج- **المكــوّن الصوتى والصرفى:** ويتألف من القواعد الصوتية الصرفية. ووظيفة هذه القواعد هى صياغة التركيب الأساسى والمشتق فى شكله النهائى.

ويبدو من خلال المنهج النحوى التركيبى لعام 1957م أن تشومسكى لم يشر إلى المكوّن الدلالى على الإطلاق. لقد كان عالما اللسانيات الأمريكيان كاتز وفودر 1963م، هما اللذان طرحا القضية الدلالية على نحو واضح، فوضع هذان العالمان نوعين من القواعد الدلالية؛ هما:

1- **القواعد المعجمية**، ووظيفتها إيضاح المفردات المعجمية، ثم بيان وظائفها الدلالية فى التركيب.

2- **القواعد التفسيرية**، ووظيفتها تحديد الطريقة التى يمكن من خلالها للمفردات المعجمية أن ينضم بعضها إلى بعض، وذلك من أجل تفسير التراكيب دلاليا[10].

2) مرحلة المنهج المعيارى عام 1965م:

إنّ تطوير المبادئ الدلالية الذى قام به علماء اللسانيات الأمريكيون (كاتز وفودور وبوستال) قد شجع تشومسكى أن يملأ الفجوة الدلالية فى منهجه التوليدى المركبى الذى وضعه عام 1957م، لذلك حاول أن يدمج هذه المبادئ الدلالية المتطورة فى منهجه اللسانى المذكور. لقد دعا المنهج التعديلى الجديد المنهج المعيارى الذى تألف من ثلاثة مستويات (مكونات):

أ- **المستوى المركبى (مكون مركبى)**: وهو مستوى توليدى يعمل على مكونين:

1- المكون التوليدى التركيبى الذى يتألف من ثلاثة أنواع من القواعد:

- القواعد التفريعية.
- القواعد التصنيفية.
- القواعد المعجمية.

2- المكوّن التحويلى الذى يتألف من نوعين من القواعد:

- القواعد الوجوبية.
- القواعد الأسلوبية المجازية.

إن المستوى التوليدى المركبى يولد البنية العميقة التى تضمن المعنى، هذه البنية العميقة تتحول إلى بنية سطحية، من خلال القواعد التحولية[11].

ب- **المستوى الدلالى (المكوّن الدلالى)**: وهو مستوى تفسيرى يعمل على البنية العميقة فيعطى البنى العميقة التفسيرات الدلالية من خلال القواعد الدلالية التى تضم معانى الأركان اللغوية المختلفة، من أجل إنتاج التمثيل الدلالى المركبى.

ج- **المستوى الصوتى (المكوّن الصوتى)**: وهو مستوى تفسيرى يعمل على البنية السطحية للتركيب مستعملا القواعد الصوتية لإنتاج التمثيل الصوتى الفونولوچى[12].

لقد لاحظ عدد من علماء اللسانيات أنّ المكوّن الدلالى هذا غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة، كما ادّعوا أنّ البنية العميقة ليست دقيقة بشكل كاف من أجل شرح طبيعة العلاقات الدلالية فى التراكيب العالمية، وكانت حججهم أن البنية العميقة، لا تستطيع أن تشرح التراكيب ذات البنى السطحية المختلفة التى تمثلها بنية دلالية تجريدية واحدة:

3) المنهج المعيارى الموسّع:

إنّ أهم المشكلات التى تواجه المنهج المعيارى، طبقا لآراء نقاده، تنحصر فى مشكلتين:

أ- العمق السطحى المحدود للبنية العميقة.

ب- عدم الدقة.

وقد حثت هاتان المشكلتان تشومسكى على أن يعدل منهجه المعيارى (عام 1965م)؛ وذلك قد وضع فرضيات لسانية عدة؛ هى:

أ- **الفرضية المعجمية:** لقد أوضح تشومسكى عام 1970م، المشكلة الدلالية، وعبر عن الحاجة إلى تطوير المكون؛ من أجل تبسيط النظرية وجعلها أكثر قدرة على تفسير العلاقات الدلالية، فوسع القواعد التوليدية فى المكون التوليدى المركبى؛ من أجل أن تكون قادرة على معالجة المفردات المشتقة، ودُعى هذا التعديل بالفرضية المعجمية[13].

ب- **الفرضية التفسيرية:** لم يكن تشومسكى عام 1971م، واضيًا مرّة أخرى عن المنهج المعيارى؛ لوجود بعض المشكلات الأخرى التى لم يستطع أن يعالجها ذلك المنهج؛ كشرح البنية الدلالية للتعابير التى تدل على الاهتمام والقصر.

فمثل هذه التراكيب يجب أن تفسر من خلال البنية السطحية، وليس من خلال البنية العميقة، لذلك ربط تشومسكى التمثيل بالبنية السطحية على السواء، من خلال تقديمه نوعين من القواعد التفسيرية والدلالية:

1-قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.

2-قواعد تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية[14].

ج-**الفرضيات المعاصرة:** المعدّلة نحويا ودلاليا التى من أبرزها الضوابط التى شرحها تشومسكى (1973-1977م)؛ إذ دعا إلى البحث فى البنية العميقة الذهنية المستقلة التى هى أنظمة متداخلة من القواعد الصوتية والدلالية والتركيبية، والتى يمكن أن يعبر عنها بالأشكال المنطقية.

وهذه التعديلات التى أدخلها تظهر تكافؤ المكونات النحوية التركيبية مع المكونات الدلالية.

إنّ أحدث عمل لتشومسكى (1981م) يهدف إلى توحيد المناهج اللسانية التى وضعها ما بين عامى 1970م و1980م تحت منهج واحد. هذا المنهج يمثل نظرية القواعد التوليدية التحويلية على نحو شمولى دقيق؛ فمن خلال توحيد هذه المناهج تحت منهج واحد يمكن للنظرية التوليدية التحويلية أن تصف المستويات التجريدية والحسية للغات الإنسانية كافة، ويمكن أن نبين منهج هذه النظرية من خلال الشكل الآتى[15].

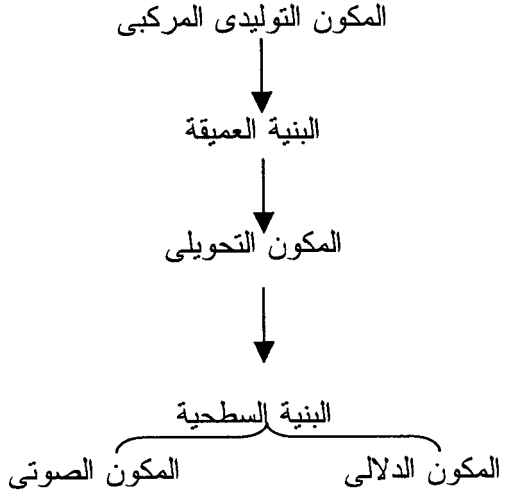

عناصر التحويل عند تشومسكى:

ذهب تشومسكى إلى أن عناصر التحويل أنواع، أهمها:

1- الحذف.

2- القلب المكانى.

3- الجمع.

4- الاختزال[16].

وهذه العناصر لا دور لها فى المعنى عند تشومسكى إلا أنّ خليل عمايرة أعطى هذه العناصر معنى غير الذى ذهب إليه تشومسكى، فالجملة لا تعادل مع عناصر التحويل فى معناها الجملة بدون هذه العناصر[17]. وسنطبق هذه العناصر على الجملة العربية، وذلك على النحو الآتى:

قسم النحاة العرب الجملة إلى اسمية وفعلية، وقسمها البلاغيون إلى خبرية وإنشائية، وحصل بين المنهجين تداخل، ولم يستطع كل من المنهجين أن يقدم لنا تحليلا يبين المعنى المراد من بعض التراكيب اللغوية، بخاصة تراكيب الجملة الإفصاحية، لكننا نرى فى المنهج التوليدى والتحويلى القدرة على تحليل مثل هذه التراكيب، وإظهار المعنى المراد منها، والقدرة على حلّ التداخل الذى حصل بين النحويين والبلاغيين؛ إذ يمكننا فى ضوء هذا المنهج تقسيم الجملة العربية إلى: توليدية اسمية وفعلية، فالتوليدية الاسمية يمكن حصر أهمها فى الأنماط الآتية:

أ- اسم معرفة + اسم نكرة.

ب- شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة.

أما التوليدية الفعلية فلها أنماط يمكن حصر أهمها فيما يأتى:

أ- فعل + اسم (أو ما يسد مسده ظاهرًا أو مستترًا كما فى فعل الأمر).

ب- فعل + اسم + اسم (أو اسم مقترن بحرف جر).

ج- فعل + ضمير (مفعول به) + اسم مرفوع (فاعل).

لكن هذه الأنماط جميعها قد يجرى تغيير فى مبانيها الصرفية (المورفيمات) أو فيما فيها من فونيمات ثانوية (النبر والتنغيم)، فيترتب على ذلك تغيير فى المعنى، وانتقال فى تسمية الجملة، فتصبح تحويلية فى معناها، اسمية وفعلية فى مبناها[18]. فترتيب الكلمات فى نظام جملة معين يكون لتحقيق معنى يريده المتكلم، فيقدم أو يؤخر مبانى التركيب ليصل إلى ذلك المعنى، حيث يجرى نظم الكلمات فى التركيب مجرى توارد المعانى فى الذهن[19].

وهذا ما عبر عنه الجرجانى بقوله: "لا تتصور أن تعرف للفظ موضعًا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى فى الألفاظ من حيث هى ألفاظ ترتيبًا ونظمًا، وأنك تتوخى الترتيب فى المعانى وتعمل الفكر هناك"[20].

وإذا أراد المتكلم أن يجرى تغيرًا فى المعنى، فعليه أن يجرى تغييرًا فى المبنى، ويُسمى هذا التغيير تحويلا، ويكون فى صور متعددة أهمها ما يأتى[21]:

1- الترتيب:

ونقصد بترتيب عنصر تحويلى، إجراء تغيير على تركيب الجملة بالتقديم والتأخير؛ كتقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفعل والفاعل، أو تقديم الخبر على المبتدأ، أو تقديم الفضلات على أحد ركنى الجملة الأساس أو عليهما معا لإجراء تغيير فى المعنى.

وقد تناول القدماء هذا الأسلوب، وعدوه سرا من أسرار العربية؛ يقول الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لايزال يفتر لك عن بديعه، ويفضى بك إلى لطيفه، ولاتزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"[22].

كما قسم الجرجانى هذا الأسلوب إلى قسمين:

تقديم على نية التأخير: وذلك فى كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه، وفى جنسه الذى كان فيه؛ كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل؛ كقولك: منطلق زيدٌ، وضرب زيدًا عمرو.

وتقديم لا على نية التأخير: ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعله بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلُ واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبرًا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا؛ ومثاله ما تصنفه بزيد والمنطلق؛ إذ تقول مرة: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيدٌ[23]. وعقد ابنُ السراج بابا فى الأصول، تحدث فيه عن التقديم والتأخير ووجوهه[24].

كما عقد ابنُ جنى بابًا فى الخصائص، تحدث فيه عن التقديم والتأخير، وبحث فيه وما لا يجوز، باحثا عن المعنى تارة، وأخرى عن المعايير والأسس النحوية[25].

وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلق بالمعنى فى ذهن المتكلم، فالألفاظ تقتفى فى نظمها آثار المعانى وترتيبها على حسب ترتيب المعانى فى النفس[26]. والعرب إذا قدمت فإنما للعناية والاهتمام؛ قال الجرجانى: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"[27]، وقال صاحب الكتاب فى معرض حديثه عن تقديم المفعول على الفاعل: "كأنهم (إنما) يقدمون الذى بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[28].

فجملة: أكرم خالدٌ عليًا، جملة توليدية فعلية، لا تركيز فيها على أى جزء من أجزاء المعنى، وهدفها نقل الخبر من صورته الذهنية فى ذهن المتكلم إلى صورة منطوقة على سمع السامع، فيدرك المطلوب منها، وهو الإخبار لا غير، ولكن إذا قصد المتكلم الخبر بتركيز على جزء من أجزائه لإظهار عنايته واهتمامه؛ فإنه يقدّم ذاك الجزء فيدرك السامع المعنى الجديد، وتصبح الجملة تحويلية على النحو الآتى: خالدٌ أكرم عليًا، أو عليًا أكرم خالدٌ.

أما إذا كان المتكلم يقصد من الجملتين الأخيرتين ما كان يقصده من الجملة

الأولـــى: أكـــرمَ خالدٌ عليًا؛ فإنه قد أخطأ جادة الصواب؛ لأن العربَ إذا قدمت شيئا قدمته للعناية والاهتمام به.

أمـــا الجملـــتان الأخيرتان فهما جملتان تحويليتان، كان التحويل فيهما باستخدام عنـــصر التـــرتيب للتركيز فى أولاهما على محدث الحدث (الفاعل)، وفى الأخرى على من وقع عليه الحدث (المفعول).

وقـــد أجاز نحاة البصرة والكوفة أن تسمى الجملة: عليًا أكرم خالد: فعلية تقدم فـــيها المفعول، ولكن نحاة البصرة رفضوا أن تسمى الجملة، خالدٌ أكرم عليًا. جملة فعلـــية وذلـــك للتماثل بين حركة الفاعل وحركة المبتدأ فى صدر الجملة، برغم أن المعنـــى بين وواضح ويشير إلى أن خالدًا هو محدث. أمّا أهل الكوفة فقد عدوا هذا الاسم المتقدم فاعلا، وذلك لدلالة المعنى عليه[29].

وقـــد يكـــون الـــتقدم فى التركيب لغرض إفصاحى يعبر به المتكلم عن الدهشة والاستغراب كما فى المثالين الآتيين:

طائر يتكلم؟!

عدوك يحترمك؟!

فالتركيبان فى أصلهما:

أيتكلم الطائر؟

أيحترمك عدوك؟

ولكـــن موضـــع الدهشة والعجب لا يبرز واضحًا فى الموضع الأخير، فيتحول انـــتظام الكلمات فى الترتيب على الصورة الأولى بتقديم الفاعل على الفعل، وحذف الهمـــزة ضعيفة الصلة بالاستفهام مع استخدام النغمة الصوتية الصاعدة المعبرة عن المعنى. وبذلك تصحب الجملتان السابقتان محولتين على النحو الآتى:

أيتكلم الطائر؟ ← طائر يتكلم

(أداة استفهام + فعل + فاعل) ← (فاعل + فعل)

أيحترمك عدوك؟ ← عدوك يحترمك

(أداة استفهام + فعل + مفعول به + فاعل) ← (فاعل + فعل + مفعول به)[30].

ومن هنا نرى أن الترتيب عنصر تحويلى، يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بمعنى فـــى ذهـــن المـــتكلم، ويتم بتقديم ما حقه التأخير للتعبير عن ذاك المعنى ونقله إلى السامع بوضوح.

2- الزيادة:

ونقصد بالزيادة عنصرًا من عناصر التحويل؛ وهو ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات، ويعبّر عنها البلاغيون بالقيد، يضاف إلى الجملة الأصل لتحقيق زيادة فى المعنى، فكل زيادة فى المبنى تعنى زيادة فى المعنى[31]. فبالقيد تزداد الجملة غرابة وفائدة؛ قال السيوطى: "وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أو به أو له أو فيه أو معه أو حال أو تمييز أو استثناء، وذلك لزيادة الفائدة؛ فإن بالتقييد يزداد الحكم غرابة، وكلما ازداد غرابة ازداد فائدة"[32].

وذكر الجرجانى أن القيد يحول الجملة من معنى إلى معنى آخر؛ يقول: "وكلما زدت شيئا وجدت المعنى صار غير الذى كان"[33].

وهناك عناصر تدخل على الجملة الاسمية والفعلية المولدة لتضيف معنى كالدلالة على الزمن، كما فى كان وأخواتها التى تدخل على الجملة الاسمية فتقيدها بزمن ماض، وأدوات النفى التى تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فتنفى الحكم، وأدوات التوكيد التى تؤكد المسند إليه والمسند، وأدوات الاستفهام التى يُسأل بها عن الحكم، وغيرها من الزيادات، سواء أكان لها أثر نحوى فى تغيير الحركة الإعرابية أو لم يكن[34].

وهناك عناصر تدخل على الجملة لدلالة إفصاحية، يعبر بها المتكلم عن الدهشة والاستغراب كما فى أدوات التعجب، أو التنبيه كما فى أدوات النداء، أو المدح والذم، كما فى نعم وبئس وحبذا ولاحبذا.

3- الحذف:

وهو كما قال الجرجانى "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون بيانًا إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر"[35].

وهو ظاهرة من ظواهر فصاحة العربية وبلاغتها، وباب فى شجاعتها[36]. عده الرمانى من صور الإيجاز؛ أى تقليل الكلام من غير إخلال فى المعنى[37]. وقد حذفت العرب الجملة المفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته[38].

الحذف عندهم يرتبط بالموقف والظروف التى تحيط بالمتكلم والسامع ولا يكون إلا للإيجاز وتوصيل المعنى للسامع بأقل قدر من الكلام.

ونعنى بالحذف عنصرًا تحويليا؛ أى نقص فى الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية، لغرض فى المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فإن سأل أحدهم قائلا: من حضر؟ وأجيب خالدٌ؛ فإن كلمة (خالدٌ) فى سياقها، تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهى جملة قد حذف ركن من أركانها، وهو حضر، فهى جملة فعلية تحويلية، القصد من التحويل فيها الإيجاز[39].

والإيجاز معنى بلاغى يسعى المتكلم لتحقيقه، إما بحذف أحد عناصر الجملة الرئيسة (المسند إليه والمسند)، أو بحذف إحدى الفضلات، أو بحذف حرف من حروف المعانى، بحيث لا يخل ذلك الحذف بالمعنى، بل يكون المعنى به أفصح وأتم، كما فى حذف حرف النداء نحو: محمد، أى يا محمدُ. وحذف حرف الاستفهام نحو: جاء محمدُ؟ أى: هل جاء محمدُ؟

4- الحركة الإعرابية:

لقد تناول النحاة واللغويون القدماء الإعراب بالبحث والدراسة، ووقفوا عند الحركات الإعرابية محاولين إيجاد تغير لها، فقال ابن جنى: "هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[40].

وقال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التى خُصت بها العرب الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ، وبه الخبر الذى هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام"[41]. وقال فى موضع آخر: "فأما الإعراب فبه تميز المعانى، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: ما أحسن زيدْ، غير مُعرب، و: ضرب عمرو زيد، غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا، أو ما أحسن زيدٌ، أو ما أحسن زيدٍ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده. وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى"[42].

وعند الزجاجى أن الحركات الإعرابية دوال على المعانى، وقد بين أنّ الضمة علامة الفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، والكسرة علامة الإضافة؛ قال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضُرب زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله وأن المفعول قد

ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعانى، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعانى"[43].

وذكر الزجاجى رأيا لقطرب يخالف به الآراء السابقة؛ قال: "هذا قول جميع النحويين إلا قطربًا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال لم يُعرف الكلام للدلالة على المعانى، والفرق بين بعضها وبعض لأنا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه: إنّ زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخوك، وكأن زيدًا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائمًا، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه؛ قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله، قال قطرب وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام"[44].

فهو يرى أن الحركات الإعرابية اقتضاء صوتى لوصول الكلام، وليس لها دلالة على المعنى، وهذا ما تمسك به بعض المعاصرين؛ مثل إبراهيم أنيس؛ إذ يقول: "لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها فى كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[45].

ونحن نرفض رأى قطرب ومن حذا حذوه فى هذا الرأى؛ لأنّ الحركات الإعرابية لو كانت من أجل وصل الكلام فقط لما التزم بها العرب القدماء ووضعوا لها القواعد والقوانين التى تضبطها، وعدوا الخروج عليها لحنًا، ولتركوا الأمر للمتكلم ينطق بحركة وبغير حركة للتعبير عما يريده، كما أننا لا نرى رأى من يقول: إن الحركات الإعرابية أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل[46]؛ لأن العرب القدماء الذين كانوا ينطقون الكلام بالحركات الإعرابية ويبينون عن معانيهم كان أكثرهم لا يعرف ما هو العامل، بل كانوا ينطقون كلامهم معربًا على السليقة. قال ابن مضاء: "إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة وإنما جاءت لتدل على معان فى نفس المتكلم"[47].

وهكذا فحركات الإعراب ليست أثرًا للعوامل أو مجرد اقتضاء صوتى لوصل

الكـــلام، وإنمـــا دخلت لأداء وظيفة أساسية فى اللغة؛ إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها تعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة فى الجملة الواحدة[48].

وذكر إبراهيم مصطفى أن الحركات دوال على المعانى، وعنده أن الضمة علم الإســناد، والكــسرة علم الإضافة، وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شـــيء، ولكـــنها الحركة الخفيفة المستحبة التى يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم فهى بمثابة السكون فى لغة العامة[49].

ونـــرى أن إبـــراهيم مـــصطفى تأثـــر برأى الزجاجى فى الحركات الإعرابية ومعانيها، ولكننا نرى فى رأيه بعض الغرابة بالنسبة إلى الفتحة؛ فهى ليست مجرد حـــركة خفـــيفة مـــستحبة لا دلالـــة لها، ولكنها ارتبطت بمعان فى أذهان العرب، واســـتخدمت لديهم لأداء كثير من الأساليب؛ كالاختصاص والإغراء والتحذير، كما أنها ليست أثرًا لعامل محذوف بل تستخدم للتركيز وجلب الانتباه[50]. وهى عنصر مـــن عناصـــر التحويل فى الجملة التوليدية فى كثير من الأساليب النحوية، بخاصة بعض أساليب الجملة الإفصاحية؛ كالإغراء والاختصاص، تدخل على الكلمة فتحول الجملة من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى كما فى المثال الآتى:

الأســـد – فالجملـــة تحويلـــية لجملة توليدية هى: الأسدُ، ثم جرى عليها تحويل بالحـــذف اعـــتمادًا على الإشارة أو السياق الذى تقال فيه، فبقيت كلمة (الأسدُ) فى حالـــة الـــرفع لتشير إلى جملة خبرية، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبّر عن معنى جديـــد يخـــتلف عن المعنى فى الجملة التوليدية الأصل وعنه فى الجملة التحويلية بالحـــذف، كـــان عليه أن يغير فى أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة ليعبر عن صورة ذهنـــية أخـــرى، وكـــان لابدّ من إجراء التغيير فى الحركة فتستبدل الفتحة بالضمة وينتقل المعنى من الإيجاز إلى التحذير، فالفتحة هى العنصر الذى حول الجملة من بـــاب إلـــى بـــاب، ومـــن معنى إلى معنى جديد[51]، وهى التى دلت على التحذير وحولت الجملة من الإخبار إلى الإفصاح.

5- التنغيم:

هـــو ظاهرة صوتية يعبر بها المتكلم عن معنى فى ذهنه، ويوصله إلى السامع بوضوح. وحدده تمام حسان بأنه "ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام"[52]. وهو أن يخـــتار المـــتكلم تنغـــيمًا معيـــنا، يبـــين به الاستفسار أو التعجب أو التوبيخ أو الاستحسان، والنبر بأنواعه ليس إلا شدة فى الصوت وارتفاعا فيه حاصلين بضغط الهواء المندفع من الرئتين[53].

وقـــد أشار الجاحظ إلى أهمية الصوت فى الدلالة على المعنى بقوله: "والصوت

هو آلة اللفظ، والجوهر الذى يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورًا إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف وحسن الإشارة باليد والرأس، ومن حسن البيان باللسان مع الذى يكون مع الإشارة من الدلّ والشكل والتفتل والتثنى واستدعاء الشهوة وغير ذلك من الأمور"[54].

ولعلّ الجاحظ يشير فى هذا النص إلى أهمية التنغيم الصوتى فى الدلالة على المعنى فى ذهن المتكلم وإيصاله إلى السامع بوضوح. فالتنغيم فى الجملة لا يكون إلا لمعنى، ويؤدى دلالة وظيفية على معانى الجمل تتضح فى الجُمل التأثيرية الانفعالية نحو: لا!، ونعم!، ويا سلام!، والله!، وسبحان الله!، وكيف تكفرون بالله!، والأسدَ! ووا قلباه...إلخ[55].

وقسم تمام حسان النغمة حسب شكلها إلى نغمة هابطة وصاعدة، وتختص كل واحدة بالتعبير عن معنى خاص لا تؤديه المجموعة الكلامية العادية، فالنغمة الصاعدة تكون فى الاستفهام والأمر، وتكون الهابطة فى الندبة والتفجع، وتكون المستوية فى الإخبار[56].

ونقصد بالتنغيم عنصرًا تحويليا؛ أى النغمة الصوتية التى تدخل على الجملة التوليدية فتحولها من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى، فجملة: كتب التلميذُ الدرس، بالنغمة المستوية جملة فعلية توليدية تفيد الإخبار، وبالنغمة الصاعدة تتحول إلى الاستفهام، وبنغمة صاعدة جدا مع نبر إحدى كلمات الجملة تتحول إلى جملة الإفصاح لتفيد الدهشة والإعجاب[57]. وبهذا يعد التنغيم عنصرًا تحويليا فى كثير من أساليب الجملة الإفصاحية؛ كالتحذير والإغراء والاختصاص والتعجب وأسماء الأفعال والأصوات.

وفى مجال الصرف يمكن تطبيق المنهج التوليدى والتحويلى على الإبدال والإعلال والإدغام والقلب المكانى؛ إذ نعد البنية الافتراضية هى الأصل أو النواة، ونعد البنية المستعملة البنية السطحية.

ففى الإبدال مثل: اصطبر، نعدها بنية سطحية محولة عن (اصتبر) التى هى أصل لها؛ إذ أبدلت تاء افتعل طاءً حتى تناسب الصاد الصوت المفخم.

وكذلك ازدهر، بنية سطحية محولة عن (ازتهر)؛ إذ أبدلت تاء افتعل دالا حتى تناسب الزاى الصوت المجهور.

وفى الإعلال مثل: قال وباع، فكل منهما بنية سطحية محولة عن بنية

افتراضـــية نعدها أصلا؛ إذ إن أصل: قال: (قول)، وأصل: باع (بيع)، إذ قلبت كل من الواو والياء ألفا على رأى علماء العربية القدماء؛ لأنهما مسبوقتان بفتحة. وأما علـــم اللغـــة الحـــديث فيرى غير ذلك؛ إذ تشكل فى بنية كل منهما حركة مزدوجة صـــاعدة (ya, wa) علـــى الترتيب، فحذفت شبه الحركة الواو والياء، فالتقى فتحتان فصارتا فتحة طويلة.

وفـــى الإدغـــام مثل، شدّ؛ فهى بنية سطحية محولة عن الأصل (شدد)، فالتقى صـــوتان متماثلان متحركان، فسكن الأول، ثم أدغم فى الثانى، لينبو عنهما اللسان نبوة واحدة.

وفـــى القلـــب المكانى، مثل جذب، وجبذ، إذا عددنا الثانية محولة عن الأولى، فتكون جبذ بنية سطحية محولة عن جذب التى هى بنية عميقة لها.

الهوامش

1) سمير ستيتية، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث الأردن، إربد، ط1، 2005م، ص173.

2) السابق، ص178.

3) السابق، ص178-179.

4) فوزى الشايب، محاضرات فى اللسانيات، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1999م، ص381 . وانظر: نعمان بو قرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ص140.

5) Noam Chomsky, Aspect of the Theory of Syntax, pp.3-4.

6) خليل عمايرة، فى نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984م، ص65-67.

7) فوزى الشايب، محاضرات فى اللسانيات، ص375.

8) Noam Chomsky, Aspect of the Theory of Syntax, pp.3-4.

9) مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية، اطلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م، ص52-53.

10) السابق، ص54.

11) السابق، ص55.

12) السابق، ص56.

13) السابق، ص60.

14) السابق، ص62-64.

15) السابق، ص56-66.

16) فوزى الشايب، محاضرات فى اللسانيات، ص394-395.

17) خليل عمايرة، فى نحو اللغة وتراكيبها.

18) خليل عمايرة، رأى فى بعض أنماط التركيب الجملى فى اللغة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، عدد 8.

19) السابق.

20) الجرجانى، دلائل الإعجاز، نشر وتحقيق عبد المنعم خفاجى، القاهرة، 1969م، ص93.

21) خليل عمايرة، فى نحو اللغة وتراكيبها، ص 88.

22) الجرجانى: دلائل الإعجاز، ص83.

23) المرجع نفسه، ص83-84.

24) ابن السراج، الأصول فى النحو، تحقيق: عبد الحسين القتلى، النجف، العراق، 1973م، ج2، ص131.

25) ابن جنى، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، بيروت، لبنان، ط2، ج2، ص382-385.

26) الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص40.

27) السابق، ص84.

28) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، خ1، ص34.

29) خليل عمايرة، فى نحو اللغة وتراكيبها، ص94.

30) خليل عمايرة: رأى فى بعض أنماط التركيب الجملى.

31) خليل عمايرة: فى نحو اللغة وتراكيبها، ص96.

32) السيوطى، شرح عقود الجُمان فى علم المعانى والبيان، ص33.

33) الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص377.

34) خليل عمايرة: فى نحو اللغة وتراكيبها، ص101-109.

35) الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص112.

36) ابن جنى، الخصائص، ج2، ص360.

37) الرمانى، النكت فى إجاز القرآن، ص70.

38) ابن جنى، الخصائص، ج2، ص360.

39) خليل عمايرة: فى نحو اللغة وتراكيبها، ص134.

40) ابن جنى، الخصائص، ج1، ص35.

41) ابن فارس: الصاحبى، تحقيق: مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1963م، ص42.

42) المرجع السابق، ص161.

43) الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، بيروت، ط3، 1979م، ص68-70.

44) الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، ص70-71.

45) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو النصرية، القاهرة، ط6، 1987م، ص237.

46) السيوطى، همع الهوامع، 1979م، ج1، ص87.

47) ابن مضاء: الرد على النحاة، دار الاعتصام، القاهرة، 1979م، ص87.

48) مازن مبارك، نحو وعى لغوى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م، ص74.

49) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، 1959م، ص50-80.

50) فارس محمد عيسى، النفى اللغوى بين الدلالة والتركيب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 52.

51) خليل عمايرة: فى نحو اللغة وتراكيبها، ص161-162.

52) تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1974م، ص164.

53) ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، 1982م، ص85.

54) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، 1948م، ج1، ص79.

55) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص228.

56) تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، وخليل عمايرة، فى نحو اللغة وتراكيبها، ص173.

57) خليل عمايرة: فى نحو اللغة وتراكيبها، ص174.